الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنوان الموضوع:

محددات الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين :

- شردود سامية
- بن حليمة هاجر

تحت إشراف الأستاذ:

- بلعباس رابح

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
.....	.....	رئيسا
بلعباس رابح		مشرفا ومقررا
.....	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير
الحمدلله الذي تم بفضله إنجاز هذا العمل المتواضع
نتوجه بالشكر الخالص للاستاذ المشرف بلعباس رابح
الذي أشرف على عملنا هذا
وإلى الاساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم
مناقشة هذي المذكرة
كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير
إلى كل من ساهم معنا
في إنجاز هذا العمل
من قريب أو بعيد.
..سامية هاجر

إهداء
أهدي هذا العمل إلى أعز الناس على قلبي
❤️امي وابي❤️
أطال الله في عمرهما وأمتعهم بالصحة والعافية
إلى من رافقوني في دروب الحياة إخوتي وأخواتي وأولادهم
إلى زوجي سندي في الحياة ورفيق دربي، أطال الله مشوارنا
وعائلته الكريمة
إلى من فارقوني وتركو ذكراهم في قلوبنا جدتي
وأجدادي رحمة الله عليهم
إلى من رافقتني طيلة مشواري أختي هاجر
حفظها الله
إلى كل الاهل والاصدقاء وكل من ساهم معي في
إنجاز هذا العمل
سامية..

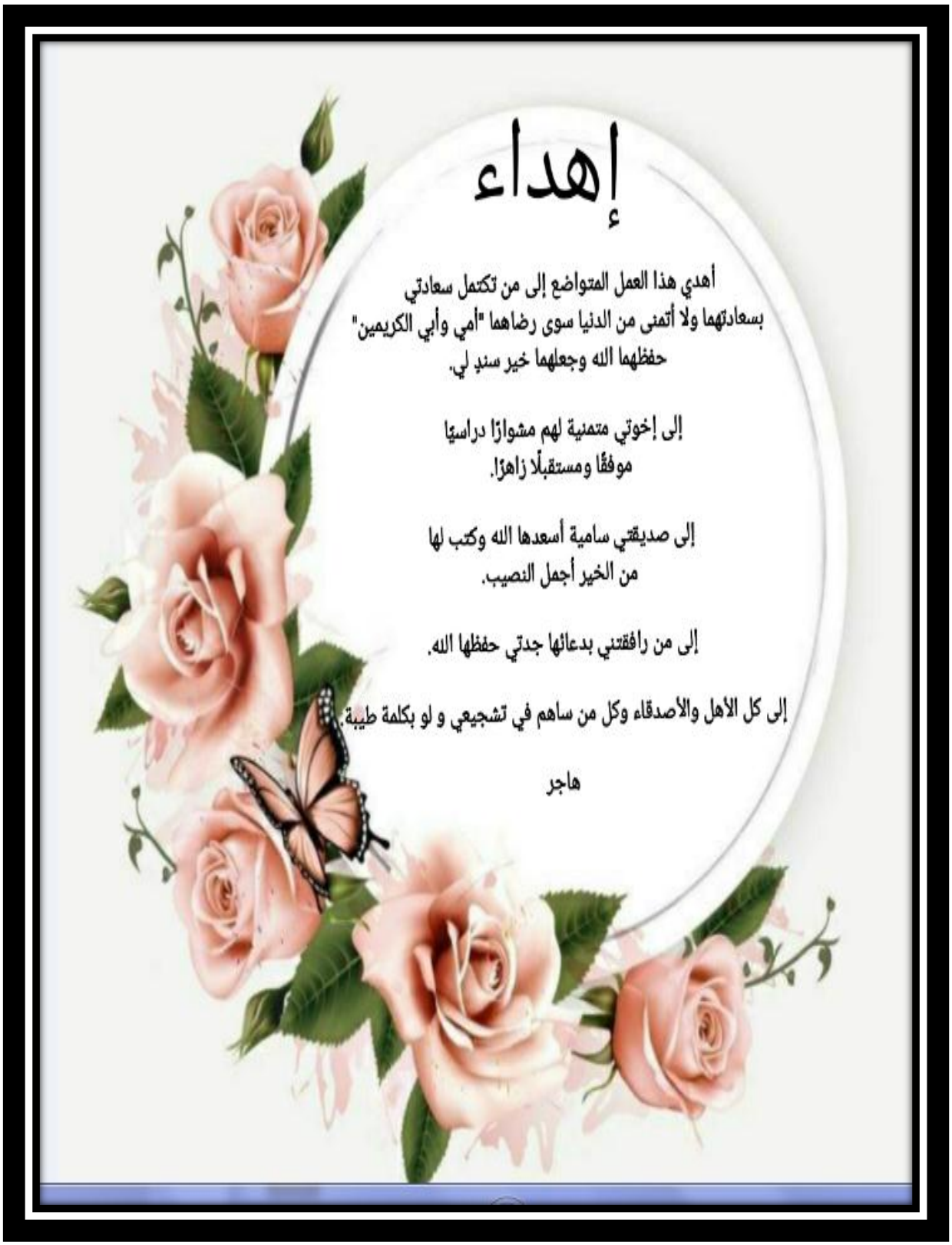
إهداء
أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تكتمل سعادتي
بسعادتهما ولا أتمنى من الدنيا سوى رضاهما "أمي وأبي الكريمين"
حفظهما الله وجعلهما خير سند لي.
إلى إخوتي متمنية لهم مشوارًا دراسيًا
موفقًا ومستقبلًا زاهرًا.
إلى صديقتي سامية أسعدها الله وكتب لها
من الخير أجمل النصيب.
إلى من رافقتني بدعائها جدتي حفظها الله.
إلى كل الأهل والأصدقاء وكل من ساهم في تشجيعي و لو بكلمة طيبة.
هاجر

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
الفهرس	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	4
المطلب الثالث: أهمية واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المبحث الثاني: النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثاني: نظرية الحماية الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الأول: تسيير الاعمال الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: الاطار المؤسسي الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر	20
خاتمة الفصل	23
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
تمهيد	25
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	26

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثالث: اهداف التنمية الاقتصادية	27
المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	29
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	32
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	32
المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية	35
المطلب الثالث: نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي	36
المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية	38
المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	40
المطلب الأول: استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن	40
المطلب الثاني: استراتيجية الصناعية والاستراتيجية الزراعية	42
المطلب الثالث: استراتيجيات الحاجات الاساسية	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	49
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	51
المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	53
المطلب الاول: تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر	53
المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر	54
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	55
المبحث الثالث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	57
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب عمل	57
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي	58

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات	58
خلاصة الفصل	
خاتمة	
ملخص	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	15
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	17
تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	49
تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار	58
تقسيم مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط	58
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي خلال الفترة (2002-2017)	61

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
دورة حياة المنتج	13
تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2018	49
تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار	58
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي خلال الفترة (2002-2017)	62

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث تتسابق الدولة النامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر إليها.

فالاستثمار الأجنبي هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصادي في البلد.

والجزائر كباقي دول العالم، ومن بين الدول النامية التي تتنافس علي استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق ذلك لابد من الدول النامية أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية واضحة، والاهتمام بالسياسة الاستثمارية الناجحة التي تعتبر من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث تحتل هذه المسألة أولوية خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى تحسين مناخ استثمارها من خلال منح تسهيلات والضمانات المتعددة بجذب الاستثمارات إليها للحصول علي التمويل اللازم والحد من الاقتراض الخارجي، وبالتالي التحسين في الأداء الاقتصادي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر، أهم النظريات المفسرة له، ومحدداته؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية، نظرياتها، واستراتيجياتها؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وكيف يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

1- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تواجهه عدة تحديات ومعوقات في الجزائر.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل إيجابي في المؤشرات الاقتصادية.

4- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف من تحقيق التنمية الاقتصادية.

مقدمة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ابراز الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومنه تحقيق نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية.
- التمكين من إعادة الاعتبار الدولي للتدخل الأجنبي في ميدان الاستثمارات.
- السعي للخروج من خطر الاعتماد على مصدر واحد وأساسي للتمويل وذلك بمحاولة إيجاد بديل يمكن للجزائر الاعتماد عليه في زيادة مواردها المالية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف تمثل فيما يلي:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة الاحصائيات.
- محاولة إبراز مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى النقاط التالية:

- باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الحديثة في مجال الاقتصادي، خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها الدول النامية ومن بينها الجزائر.
- أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- طبيعة التخصص التي الزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.
- محاولة إضافة جديد للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة اثاره على التنمية الاقتصادية وذلك وفق المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، وللإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من مراجع من كتب الى مذكرات، مجلات، ملتقيات، بالإضافة الى مواقع الانترنت.

مقدمة

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتجلى فترة الدراسة التي 2000-2018، أما الإطار المكاني فيتمثل في دراسة مواقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة من (2000-2018).

الدراسات السابقة:

1. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007-2008.
2. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 2006-2007.
3. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2010-2011.4
4. ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، تلمسان، 2012-2014.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يمثل الاستثمار النشاط الأساسي ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة خاصة النامية، التي أخذت تضع استراتيجيات أكثر تطورا وانسجاما لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، من خلال استقطاب الدول ذات الثروات الهائلة لتوظيف الكفاءات العلمية والخبرات وبذل كافة المحاولات للنهوض بالواقع الاقتصادي.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وعنصرا أساسيا لتنمية الدول النامية في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها.

وانطلاقا مما سبق وبغرض الالمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتقسيم هذا الفصل الي ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله، أهميته، أهدافه، إيجابيات وسلبيات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بدوره يضم ثلاث محددات رئيسية وهي الإطار المؤسسي، تسيير الاعمال والمحددات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الافراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك من دولة لأخرى غير البلد الام، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون، فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كثير من الباحثين فقالوا عنه:

عملية تدفق القروض من قبل الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على ألا تقل نسبة التملك في الخارج من10% [2].

كما عرفته منظمة التجارة العالمية على أنه امتلاك مستثمر لقيم في بلد ما، أصلا إنتاجيا في بلد آخر قصد إدارته والحصول منه على عائد استثماري[3].

ويقصد به انتقال رؤوس الأموال والأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار[4].

---

[1]-عبد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الرابعة، 2007، ص 251.

[2]- سليمان عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، 1436-2015، ص 23.

[3]- نورية عبد محمد، **اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي : دراسة تحليلة قياسية لبعض دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس،2012، ص 32.

[4]- عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 360.

كما يمكن تعريفه بأنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[1].

والاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي سواء كان شخص(طبيعيا أو معنويا)يحمل جنسية بلد معين(البلد المصدر للاستثمار) بنشاط استثماري في بلد معين (البلد المضيف للاستثمار)يأخذ شكل إنشاء مشروع جديد يمتلكه بالكامل أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع المستثمر الوطني، مما يترتب عليه حق المستثمر في إدارة المشروع[2].

ومنه نستنتج التعريف الشامل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير الدولة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي

الاستثمار المباشر المرتبط بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ الأشكال الآتية[3]:

الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (شخصيان أو معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي أخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا.

إن عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية، له مميزات متعددة ومن أهمها[4]:

ا- استخدام حدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليه الشركات الأجنبية.

ب- إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية.

---

[1] - زغيب شهر زاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، ال عدد08، بسكرة،2005، ص72.

[2] - طيبة حامد المختار، ياسر الطوية، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، السنة العاشرة 2017، ص129-130.

[3]-عبد السلام أبو قحف، إدارة الاعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة، بالإسكندرية، ص364.

[4]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014، ص42.

ج- بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

د- حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة مما ينعكس إيجابا على هيكل تكاليف الإنتاج.

هـ- زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبذلك تقل مخاطر الاستثمار وأعبائه على المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني.

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها لإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في إدارة والتحكم في هذه النشاطات، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات[1].

الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبية للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[2].

مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجمعها بحيث تصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين الصيانة مقابل عائد يتفق عليه[3].

الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية:

---

[1]- بن داودية وهيبة، **واقع وافاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا: الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسبيه بن بوعلي-السلف، 2004-2005، ص16.

[2]- رفيق نزراي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة، تونس، الجزائر، المغرب** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص افتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2007-2008، ص45.

[3] - بتول مطر عبادي، باقر كرجي حبيب، **سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ال عدد17، جامعة واسط، 2015، ص 37-39.

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخر غير اكتساب حصة الأسهم (الملكية) وهذي الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر وهذي الأشكال هي[1].

1- عقود التراخيص(الامتياز):

عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني بمقتضاه تقوم هذي الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي.

2- عملية تسليم المفتاح

وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي ويقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته صيانته.

3- عقود الإدارة:

عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة يتم بموجبها منح البلد المضيف إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية.

4- التعاقد من الباطن:

هي عقود امتياز، يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فروعها) على أن يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتجاته النهائية، وبعلامة تجارية، ويقوم الطرف الأول بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للطرف الأول.

[1] - عبد الرزاق حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[1]:

- ✓ تساهم في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة مما سمح بتقليص حجم الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- ✓ يعتبر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الاستراتيجية.
- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة.
- ✓ تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الإرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند اقامتها أو على نشاطاتها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية[2].
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية.
- ✓ تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فتح أسواق جديدة للتصدير.

---

[1]- بلعيد بلعوج، **الاثار المترتبة على الاستثمار الاجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثالث، اكتوبر2002، ص62-63.

[2]- عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، طبعة2001، ص ص99-101.

- ✓ تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.
- ✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي[1]:

1- **تحقيق العائد:** هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه الربح.

2- **تكوين الثروة وتنميتها:** يكون هذا الهدف عندها يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

3- **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات:** وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

4- **المحافظة على قيمة الموجودات:** يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل فيما يلي [2]:

بالنسبة للدول المضيفة تتمثل فيما يلي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات وإحلال الواردات والقدرة على المنافسة الخارجية.
- زيادة التوظيف وامتصاص البطالة، ورفع القدرة الإنتاجية.

[1]- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن،1999، ص25.
[2]- بسعد حكيمة، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر،2008-2009، ص ص 37-39.

– جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال.

– مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي.

– يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في الأسواق المحلية هذا ومن وجهة أخرى يحفز المنتجين المحلين على ضرورة تطوير كفاءتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لراس المال الوطني.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

– تخفض من حدة التلوث والمشاكل البيئية في الدولة الاصلية، ونقلها إلى الدولة المضيفة.

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات الصناعات المحلية من حيث الجودة والاسعار وتنوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية

– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها والتي لم يكونوا سيجدونها بذات التكلفة في بلادهم، وذلك من أجل استخدامها في صناعتهم.

– الاستفادة من ميزة انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج مثل اليد العامل.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر[1] :

بالنسبة للدولة المضيفة: ومن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة المضيفة نوجزها في النقاط التالية:

– تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول النامية قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية، وربما حتى حرمان من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي حتما في المستقبل القريب إلى انتقال إدارة إلى الاجانب، والسبب في كل هذا كون أن هؤلاء يجلبون معهم تقنيات عالية، يفتقدها الاقتصاد المحلي، مما يؤدي أيضا إلى زيادة حدة البطالة عوضا من تخفيضها.

[1]- عبو هودة، **اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية1970-2006**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف،2007-2008، ص 76-77.

– التلوث البيئي هذا الأخير يعد أحد أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة له، إذ أن الشركات الأجنبية تقوم بنقل الصناعات التكنولوجيا الملوثة إلى الدول النامية مما يزيد في انتشار الأوبئة.

– الهيمنة الاقتصادية والسياسة للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال السيطرة على الصناعات الاستراتيجية.

– زيادة الفوارق الطبقة كنتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها، دون مراعاة مستوى الأجور السائد في الشركات المحلية.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن هذا الأخير له اثارا سلبية على الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم سلبياته ما يلي:

– التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدي القصير والمتوسط.

– انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه القصيرة، المتوسطة والطويلة الاجل.

– احتمال وجود تعارض المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في راس مال المشروع الاستثماري.

– زيادة البطالة في الدول الاصلية وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات المتمثلة في كل من نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية دورة حياة المنتج الدولي، نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة.

نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها وإن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة[1].

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية اكبر ما يلي[2]:

– اختلاف جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاجي المحلي.

– توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.

– التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

– اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية[3]:

* افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، لكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

* افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

---

[1]- جمال بالخباط، **جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014-2015، ص 47.

[2]- صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 17.

[3]- خيالي خيرة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر: دراسة تحليلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015- 2016، ص22.

نظرية الحماية:

تقوم هذه النظرية على توضيح أهم الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الشركات الأصلية لحماية الاختراعات التي طورتها في كل المجالات، وضمان عدم تسربها إلى الدول الأخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة[1].

تستطيع هذه الشركات زيادة وتعظيم نسبة أرباحها إذا قامت بأكبر قدر ممكن من حماية الكثير من أنشطتها الخاصة، (البحوث والاختراعات والمهارات الإدارية والفنية والتطويرات التكنولوجية)، ومنه نجد أن أغلب الشركات الرائدة في العالم حاليا هي من بين الشركات التي استطاعت إلى حد بعيد ضمان حماية جزء أو كل من أنشطتها.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي[2]:

- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر، وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط، غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل السياحة.
- لا تعطي هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية.
- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلبا او إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

نظرية دورة حياة المنتج: يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى علماء الاقتصاد، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، ولا شك في أن تناول نظرية دور حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب أنتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقى الضوء على دوافع الشركات

---

[1]- امحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربةOLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن احمد-وهران، 2015-2016، ص 98.

[2]- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر واثارها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 93.

متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فأنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الام، وبصفة عامة، تنطوي دورة حياة المنتج الدولي ثلاثة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل رقم(02) مع التطبيق على الولايات المتحدة الامريكية كمثال وذلك على النحو التالي[1]:

مرحلة 1: مرحلة الابتكار وتقديم السلعة في السوق الأمريكي، وتصديرها إلى الدول الأخرى.

مرحلة 2: مرحلة قيام بعض الدول المتقدمة بخلاف الولايات المتحدة بإنتاج وتصدير السلعة أيضا للخارج.

مرحلة 3: قيام الدول النامية بإنتاج السلعة وبيعها في السوق المحلي وتصديرها إلى الدول صاحبة الاختراع لأسباب تكليفية.

إن الواقع العملي والشواهد أو الممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤدي الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة الحياة الدولي، وعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل الحاسبات الالية بدأت في الولايات المتحدة الامريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دول النامية أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج ..الخ، نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجها بالدول صاحبة الابتكارات أو تشبع أسواق هذه الدول.

الشكل (01): دورة حياة المنتج

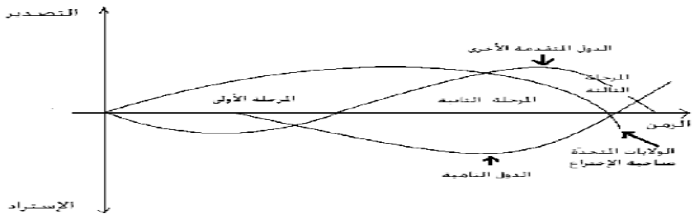

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص74.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

بالرغم من نجاح هذه النظرية وإمكانية تطبيقيها على بعض المنتوجات الا أن هناك أنواعا أخرى من هذه السلع أو المنتوجات قد يصعب تطبيق النظرية ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولز رويس او السلع التي يصعب على دول أخرى (غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها أو انتاجها بسهولة.

[1]- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ص 55-56.

وهناك انتقاد أخرى وهو أن نظرية دورة حياة المنتج لم تقدم تفسير واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة، فهي تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها الي الإنتاج في دول أخرى للاستفادة من فروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الإستراد[1].

نظرية الموقع والموقع المعدلة

أولا: نظرية الموقع

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسية على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية...الخ الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار هذه الشركات، في الدول المضيفة، أو كما يرى " باري" إن هذه النظرية تتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف "دونينغ" Dunning أن هذه النظرية تتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق[2].

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة

تعود هذه النظرية الي روبوك وسيمو ندس، حيث اقتراحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهمها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية أما المجموعة الثانية في عوامل دافعية، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة[3].

---

[1]- دريد محمد احمد، الاستثمار(قراءة في مفهوم والانماط والمحددات)، أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2016، ص 155-156.

[2]-عمار زروده، **محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007-2008، ص116.

[3]- عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص67.

جدول رقم(01) : العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات الاجنبية

العوامل الشرطية	امثلة
ا– خصائص المنتج/السلعة Product- Specific	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية المالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية...الخ.
الخصائص المميزة للدولة المضيفة Country- Specific	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى تقدم توفر الموارد البشرية والطبيعية، ومدى التقدم الحضاري (Tech-Cultural) خصائص البيئة الاقتصادية...الخ
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	تظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسة التي تؤثر علي حركة او انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والافراد، والتجارة الدولية،،،الخ
العوامل الدافعية: ا– الخصائص المميزة للشركة ((Firm-specific ب– المركز التنافسي	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية او التكنولوجية حجم الشركة. المقدرة النسبية للشركة علي المنافسة ومواجهة التهديدات والاخطار التجارية،،،الخ.
العوامل الحاكمة: ا– الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية،،،الخ

ب– الخصائص المميزة للدولة الام .	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة ، وارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج– العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الام، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة..

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص70–69.

الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع والموقع المعدلة:

لقد تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاءت بعوامل المتمثلة في العوامل الحاكمة واحد العوامل الشرطية والعوامل الدافعية، غير أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الاول (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل) نظرية الموقع المعدلة) نلخص أهمها[1]:

- ❖ إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم ولها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بسبب قدرة بعض الشركات على تحمل بعض المخاطر.
- ❖ لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط وبالأخص المزايا المعرفية لما هيا من خصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن لشركة دولية النشاط الام نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة) متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثما توجهها فوق مصالحها، فهو الامر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية مبتعدة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسيطرة بصرف النظر عن توفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المبحث الثالث: محددات وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس مال التأسيسي المستثمر وإعادة استثمار الأرباح وبشكل عام، تعتمد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على محددات ثلاثة، يتمثل المحدد الأول في الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية التي لها أثر على الاستثمارات في البلد المضيف. اما المحدد الثاني فيتعلق بالتسهيلات لتسيير وإدارة الاعمال المستثمرين كوكالات ترويج وتسيير الاستثمار وبناء السمعة، والحوافز الاستثمارية، والمحدد الثالث يتمثل في العوامل الاقتصادية البحثة التي تحدد إلى حد كبير نوع الاستثمار المباشر والمتمثلة أساسا في عوامل السوق، عوامل الموارد وعوامل الكفاءة، والجدول رقم(02)يوضح لنا هذه المحددات.

الجدول رقم(02): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تسيير الاعمال	***إطار سياسات لاستثمار الأجنبي المباشر***
• دعم وتعزيز الاستثمار وتتضن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة. • الحوافز الاستثمارية. • التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة. • الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها. • خدمات ما بعد الاستثمار.	• الاستمرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي • القوانين المتعلقة بالدخول والعمل • معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية • سياسات العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج التملك) . • الاتفاقية الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر. • سياسة وبرامج الخصخصة • السياسات التجارية(التعريفة الجمركية، سياسة الحماية الوطنية) ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية. • السياسة الضريبة.
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ***المحددات الاقتصادية***	

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
• حجم السوق ومعدل الدخل الفردي • معدل نمو السوق • قدرة الوصول إلى الأسواق العالمي	• توفر المواد الخام • عمالة رخيصة غير كفؤة توفير التكنولوجيا والابتكارات	• كلفة الأصول والموارد • كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والاتصالات والسلع الوسيطة

المصدر: سعيدي يحي، الاستثمار الاجنبي المباشر، إتاء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2015، ص 132.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والسياسة الاقتصادية

يتمثل هذا المحدد في كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، وسياسات المنافسة وسعر الصرف التجارة الخارجية والضرائب والدمج والتملك وسياسة الخوصصة وغيرها[1].

1- الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات داخل الدولة هما من أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تضمن له استرداه لأمواله وارباحه دون عناء، إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسيا، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا ومجزيا بصورة غير عادية.

2- معدلات التضخم، أسعار الصرف وأسعار الفائدة:

إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع على الاستثمار، فمعدلات التضخم مرتفعة تؤثر سلبا على النشاط الاستثماري نتيجة زيادة مخاطر المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل وتقليل متوسط اجال استحقاق القروض التجارية وتشويه المعلومات التي يعبر عنها بالأسعار في الاقتصاد.

أما بالنسبة لأسعار الصرف، فاستقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم عوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعوقة للاستثمار، وباعتبار ان إدارة العجز الخارجي والمتمثلة بشكل أساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد اعتمادا حرجا على سعر الصرف، فإن انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشر للاستقرار الاقتصادي ولاستقرار سعر الصرف.

[1] - سعيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-139.

3- النظام الضريبي

إن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي واعتداله، أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجيه في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة، إذا كان الاعفاء الضريبي يستخدم لتحفيز الاستثمار فإنه يجب التفريق بين طبيعة الاستثمارات وموقعها الجغرافي، وأن تمنح إعفاءات للاستثمار المعرضة للمخاطر وليس لتلك التي بلا مخاطر، ولتلك الشركات التي تعيد استثمار أرباحها في الداخل بدلا من تحويلها إلى الخارج.

ولقد حذر تقرير الاستثمار لعام الصادر عن الأونكتاد من أن سياسة الحوافز، كالإعفاءات الضريبية، قد تؤدي إلى إهدار الموارد المالية الحكومية وإلى إحداث تشوهات اقتصادية ويقترح التقرير اجراء دراسة شاملة عن تكلفة وفوائد سياسات وبرامج الحوافز.

المطلب الثاني: تسيير الأعمال

يتمثل تسيير الاعمال في الترويج للاستثمار، وحوافز الاستثمار، والكفاءة الإدارية، وخدمات ما بعد الاستثمار مثل التحكم بدلا من التقاضي البطيء، أو تسهيلات تحول الأرباح، أو الحفاظ على مستوى من الاستقرار التشريعي[1].

ويقوم البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل، واستنادا إلى جهود أكثر من 5 الاف خبير محلي، من بين استشاري الأعمال ومحامين ومحاسبين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين بارزين من شتى أنحاء العالم،

كما يمكن مقارنة مؤشرات ممارسة أنشطة الاعمال عبر الدول ال 175 التي يدرسها التقرير.

وتحدد هذه المؤشرات تكلفة أنظمة أنشطة الاعمال ويمكن استعمالها لتحديد أن كانت الأنظمة تشجع الاستثمار والازدهار أم تشكل عائقا في طريقهما، ويجري استخدام هذه المؤشرات في جميع أنحاء العالم في تحليل النواتج الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن مراكز البلدان في هذا التقرير تحدد حسب مؤشرات الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء المتطلبات الحكومية الخاصة ببدء المشاريع التجارية وتشغيلها واغلاقها، والمتاجرة، والضرائب.

[1] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2006-2007، ص ص 116-118.

ويسمح تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لصناع السياسات بمقارنة الأداء التنظيمي في دولهم مع الدول الأخرى والتعليم من أفضل الممارسات عالميا وترتيب أولويات الإصلاح.

تقول كارالي ماكليش karla Maklich إحدى مؤلفي التقرير حققت تحديثات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال السنوية تأثيرا فعليا، فتحليلات التقرير أوحت بكثير من الإصلاحات مما نتج عنها ما لا يقل عن 48 إصلاحا في كل انحاء العالم، والدرس المستفاد هو ما يمكن قياسه يمكن إنجازه ، وبصرف النظر عما يفعله القائمون على الإصلاح، يجب عليهم أن يطرحوا هذا السؤال من سيجني أكبر فائدة، فإذا كانت هذه الإصلاحات لا تفيد سوى المستثمرين الأجانب أو كبار المستثمرين أو الموظفين الذي أصبحوا مستثمرين، فإنها تقوض شرعية الجهود التي تقوم بها الحكومة.

وعن ذلك قال سيمون دجا نكوف، أحد مؤلفي هذا التقرير، يجب أن تخفف الإصلاحات الأعباء عن كاهل جميع الشركات الصغيرة عنها والكبيرة، المحلية والأجنبية، الريفية والحضرية، وبذلك لا تكون هناك حاجة للتخمين بشأن مكان الازدهار القادم في الوظائف، وستكون هناك فرصة لنجاح أي شركة.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

تتوقف هذه المحددات على استراتيجية الاستثمارية للشركة، وما إذا كان هدفها خدمة السوق بالدول المضيفة، وأنها تبحث عن موارد لاستنزافها، أو أنها تبحث عن الكفاءة و التكلفة وبصورة عامة هناك أربعة أنواع رئيسية من عوامل الدفع والجذب التي تساعد في تفسير اندفاع الشركات متعددة الجنسية خاصة تلك التي تسعى وراء السوق وفراته كمتوسط دخل الفرد ونموه وراء كفاءة الإنتاج ككلفة اليد العاملة والبنية التحتية ووسائل النقل(داخل البلد وخارجه مع الشركاء التجاريين)وغيرها من عوامل الإنتاج، وثالثا، تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تسعى وراء الموارد وكلها استراتيجيات التي تسعي وراء الأصول المستحدثة وهي استراتيجية لزيادة الأصول كالبنية التحتية والمناطق الاقتصادية المعنية بالابتكار وغيرها[1].

1- عوامل السوق

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق من أهم دوافع الشركات متعددة الجنسية خاصة تلك الصادرة من البلدان النامية للاستثمار في الخارج، وذلك ما تؤكده الدراسات الاستقصائية التي اضطلع بها الاونكتاد والمنظمات الشريكة عن شركاء الاستثمار فحجم السوق يعد من المتغيرات الهامة جدا المؤثر في الاستثمارات الأجنبية،

[1] - سعيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-146.

فضيق السوق المحلية الناجم عادة عن انخفاض القدرة الشرائية لدى غالبية السكان بسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخل، وانخفاض معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد له تأثير سلبي على الاستثمار، كما أن ارتفاع معدل نمو الدخل يزيد من النشاط الاستثماري ويحفز المستثمرين والعكس بالعكس، وحجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل الوطني وارتفع متوسط دخل الفرد في المجتمع كلما انخفضت درجة اخطار الاضطرابات الاجتماعية ودرجة الاخطار السياسية.

2- عوامل الكفاءة

يعد الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة ثاني أهم الدوافع، وتقوم به بالدرجة الأولى شركات متعددة الجنسية من البلدان النامية الأكثر تقدما نسبيا، ويرتكز أساسا على عوامل الإنتاج كاليد العاملة والبنية التحتية ووسائل النقل.

فالاستثمارات الأجنبية تتدفق على البلدان التي تتميز ببنية تحتية جيدة المستوى، والمقصود بالبنية التحتية هو الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي ومحطات القوى الكهربائية وتعد البنية التحتية المطلب الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الخدمات الأخرى مثل شبكة المواصلات.

فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار وتاريخيا فاءنا زيادة الانفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها 1% من الناتج الوطني الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقداره 0.5% في إنتاج القطاع الخاص.

من بين أهم أشكال البنية التحتية، والتي تعود مهمة انشائها إلى الدولة، المناطق الصناعية فالمناطق الصناعية الجديدة والمهيأة بكل وسائل الضرورية والموزعة في مختلف المناطق تساهم في عدم تركز المشاريع في أماكن بعينها، وتساهم في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم والاستفادة من المزايا النسبية لكل إقليم إضافة إلى ذلك فإن المناطق الصناعية تساعد المشاريع على رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية ورفع فعالية الاستثمار باعتبار أنها توفر الكثير من النفقات التي تتفق على تامين بعض متطلبات البنية التحتية بشكل انفرادي وعشوائي.

3- عوامل الموارد

إن سياسة التعليم والتدريب والتأهيل وتوفر قوة العمل الفنية المدربة والماهرة والقابلة لتعليم تؤثر تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار، وتعتبر من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وعدم توفر العمالة الماهرة والكوادر الإدارية المدربة تدريبا عاليا يعد من العناصر المعوقة للاستثمار، فالاستثمار المناسب في العنصر البشري ومستوى

التدريب الجيد إلى جانب انخفاض تكاليف اليد العاملة يساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار، وأجور العمال المدربون بالدول النامية بصفة عامة أقل من أجور العمال بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى حجم الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير كلها تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا الصدد تقوم الأمم المتحدة منذ عام 1990، ومن خلال برنامجها الإنمائي بإصدار مؤشر التنمية البشرية الذي يعتبر أداة هامة لقياس توجيهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية(الصحة التعليم ومعدل دخل الفرد .

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بعرض الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التي تطرقنا اليها، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وأيا كان الأمر فإن للاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمام كبير من جانب الدول النامية والمتقدمة على السواء بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت منذ زمن طويل واتسعت الان، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر ومن بلد لآخر. فشغلت قضية التنمية العالم النامي والمتخلف في علاقته بنفسه من جهة وبالعالم المتقدم من جهة أخرى.

وبالتالي أصبحت التنمية قضية كبرى من قضايا الزمن الراهن على المستوى الوطني، كما على المستوى الدولي خاصة مع ظهور منظمة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

وللإحاطة بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية، والذي تضمن تعريف التنمية الاقتصادية، أهميتها، أهدافها، ومصادر تمويلها.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، والذي بدوره يضم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، نظرية المراحل الخطية، نظريات التبعية الدولية، ونظريات التغيير الهيكلي، بالإضافة إلى النظريات الحديثة لتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية، والذي يدرس كل من استراتيجية النمو المتوازن وغير متوازن، والاستراتيجية الزراعية والصناعية، وكذلك استراتيجيات الحاجات الأساسية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أصبح أحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء.

وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد الي اخر ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع، وللإلمام بيه يجب أن نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذ فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1].

هي مجمل العمليات الإنتاجية التي تستهدف الرفع من مستوى الفرد على الأصعدة كافة سواء كانت ثقافية أم تكنولوجية أم غيرها ونقله من مرحلة إلى مرحلة أخرى[2].

هي مجموعة الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة[3].

إن التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعا لها الدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، وتتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره [4].

هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدول والتزامهم بتحقيق التغيير في الواقع المتخلف إلى الواقع متقدم في كافة المجلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وايمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الانسان[5].

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياساتها) ، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 20.

[2]- قابوسة علي، بلهوشات محمد امين، لويزة عباد، **عنوان المداخلة: الاعلام ودوره في التنمية الاقتصادية(دراسة تحليله مع اشارة لدول العالم الثالث)** الملتقى الدولي الاعلام المحلي في الجزائر، قسم العلوم الانسانية، 16اكتوبر2019، الجزائر، ص08.

[3]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة الاول ى2015، ص9.

[4]- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر (المعوقات والضمانات القانونية) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ص 83-84.

[5]- احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2014، ص 15.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تتمثل أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

- ❖ زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- ❖ توفير فرص عمل للمواطنين.
- ❖ توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- ❖ تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- ❖ تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- ❖ تحقيق الاقتصاد القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- ❖ زيادة الدخل القومي.
- ❖ تعمل التنمية على تقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقرار اجتماعيا وسياسيا[2].
- ❖ إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليم لهم.
- ❖ تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصاد المنشود.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

لتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة وتحقيق حياة كريمة لهم ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[3]:

1- زيادة الدخل: تعتبر زيادة الدخل القومي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، أنما تعتبر من اولى الأهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا، وتقصد بزيادة الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل القومي الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات

[1]- سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص62.
[2]- كروش نور الدين، اولاد ابراهيم ليلى، **ورقة الملتقى بعوان: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية**، الملتقى الوطني، جامعة محمد بوضياف، ايام 05/04 فيفري2019، الجزائر، ص03.
[3]- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،1988، ص ص 70-74.

البلد المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى لزيادة دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة بإمكانيات الدولة فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن من تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي.

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا.

فزيادة السكان بنسبة من زيادة الدخل القومي، تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشة ومن هذا نجد أن هدفا كرفع مستوى المعيشة، إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر، ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشة، وبالعكس كلما كان منخفضا، كلما دل ذلك على انخفاض مستوى معيشة.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي الي تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

يجب ان تسعى التنمية الاقتصادية الي توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية[1].

[1]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، حقوق الطبع محفوظة للناشر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2014، ص27- 28.

ويتميز البنيان الاقتصادي في الدول المختلفة بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الإنتاج والاسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الإنتاجي وبناء صناعات تحويلية تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها مشكلة تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها، مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء استراتيجية تحقيق الأهداف هذه الدولة بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغيير المنشود في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.

المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لكي تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها لابد لها من تمويل يضمن استمرارها وناجعتها وللتنمية الاقتصادية عدة مصادر للتمويل يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية

المصادر الداخلية: وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يأتي[1]:

1- **الادخارات**: هو ما تبقي من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القائم بهذا العمل كما يلي:

1-1- **الادخار العائلي**: ويعرف هذا الادخار على أنه الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة اشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن.

1-2- **ادخار قطاع الاعمال**: يعرف على أنه الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المتخلفة هناك نوعان من قطاع الاعمال، قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.

1-3- **ادخار قطاع الحكومي**: هو الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وهذه الحالة تسمى بفائض الميزانية، أما في حالة النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز الميزانية، حيث تلجأ الحكومة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.

[1]- ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3)، 2014- 2015، ص 06.

2- **الضرائب**: تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الافراد والشركات إلى الحكومة، والتي تستخدمها الحكومة لأغراض الانفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وإن النوع الثاني من الانفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو متراكم لرأس المال[1].

3- **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)**: يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية، وذلك من خلال إصدار نقود جديدة، بعرض التوسع في الائتمان، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة[2].

4- **استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل**: استخدام القطاع الزراعي، في عدد من البلدان التي أصبحت صناعية اليوم، كوسيلة لتمويل التنمية الصناعية، سيما وإن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة بداية مرحلة التنمية فيها، لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الأكبر من تكلفة التصنيع، كما أنه يتصف بوجود بطالة مقنعة، والذي يعني وجود ادخار كامن يمكن أن يساهم في زيادة معدل الاستثمار والناتج الكلي اذا ما تم سحب فائض العمل من الزراعة وتشغيله في مشروعات أخرى وخاصة في الصناعة، وبهذا تبقى الزراعة قادرة على المساهمة بدور معين في تمويل التنمية من خلال الاستثمارات الصغيرة وانتقال فائض العمل[3].

المصادر الخارجية: يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية، ويمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي[4]:

1- **المعونات الأجنبية**: تقدم المعونات من الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن تقسيم المعونات الأجنبية الي[5]:

---

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 192-193.

[2] - ضيف احمد، مرجع نفسه، ص07.

[3]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص-197.

[4]- بربري محمد امين واخرون، **مخاطر الاعتماد على الصكوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية واليات إدارتها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي – الجزائر، عدد خاص، المجلد رقم(2): أفريل 2018، ص 32.

[5]- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006 -2007، ص13.

معونات ثنائية: وهي التي تقدمها دولة متقدمة إلى دول نامية، ولكن في غالب الأحيان بشروط كاستخدام هذه المعونة في استراد السلع من الدول المقدمة للمعونة، وبذلك تكون الدولة المانحة قد تدخلت في شؤون الدولة المستفيدة من المعونة.

ب– المعونات متعددة الأطراف: وهي تأتي من خلال مؤسسات دولية متخصصة، غالبا ما تكون تابعة للأمم المتحدة مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي.

2– القروض الخارجية: يمكن أن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية أحد الاشكال التالية:

أ– القروض الحكومية الثنائية: وهي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد اشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة، ويأخذ القرض شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، تقوم الجهة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية من أسواقها.

ب– قروض مؤسسات التمويل الدولية: وهو التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفة الدولية أو متعددة الأطراف، ومن مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية، وصندوق النقد الدولي، هيئات التنمية الدولية والمؤسسات المالية الدولية.

1– **الاستثمارات الأجنبية:** يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون استثمارا مباشر أو غير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب، سواء كانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأس مال وطني، وذلك يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل فيما يلي[1]:

القروض الخاصة: وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الافراد، وكبار المصدرين وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد السلع وخدمات الدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية للتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.

[1]- موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص13- 14.

– اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة، أو تلك التي يتم تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة.

– يستعمل القطاع الخاص مدخرات في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية، أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية او ضعفها.

نستعرض في هذا المبحث أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة تلك التي ظهرت في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر المراحل الحقيقية للاهتمام وبحث موضوع التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

لقد ساهم العديد من المختصين في الاقتصاد عبر مراحل تطوره في تزويدنا ببعض المعارف الخاصة بموضوع التنمية، وقد كان لجهودهم أكبر الأثر في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية.

أولا: التجاريين والطبعيين

تركز اهتمام التجاريين حول كيفية تحقيق تنمية اقتصاداتهم خاصة بعد انتهاء العصر الاقطاعي وظهور الدولة القومية وتركز السلطة، وتدور أفكارهم حول أن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية يكون من خلال تقوية دور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادية وذلك دون القضاء على دور النشاط الفردي، ويرون ان التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

أما الطبيعيين فقد اهتموا بضرورة التركيز على قطاع الزراعة باعتبار العمود الفقري والمحرك لعملية التنمية، وهو الذي يحقق ناتجا صافيا ويساعد على زيادة التراكم الذي يستخدم في إعادة الإنتاج وتوسيع قاعدته، بالإضافة إلى استيعاب الايدي العاملة.

وحول إدارة التنمية، رأي الطبيعيون ضرورة الاخذ بالحرية الاقتصادية وقوى السوق ومن ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص.

ثانيا: التنمية في الفكر الكلاسيكي

إن التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء بها ادم سميث، ريكاردو، مالتوس وجون سيتورات ميل وغيرهم من مفكري هذه المدرسة.

فقد نادى سميث بأن تقسيم العمل وتراكم رأس هما العنصران الرئيسيان في إحداث التنمية، كما أنها تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الافراد، وأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو ادم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.

ووضع ريكاردو نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلى حالة الركود أو الاستقرار، إذا يرى أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية عن طريق الادخار من أرباحهم، طالما هي في ازدياد ويستمرون في توسيع الإنتاج من خلال استخدام الأراضي وتشغيل عدد أكبر من العمال وشراء معدات إضافية، وذلك بمعدلات أرباح لم تقترب من الصفر.

أما ستيوارت ميل نظر الي التنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والأرض والعمل وأقر بأن السيطرة على النمو السكاني هو عامل رئيس في التنمية الاقتصادية، كما ان محدودية دورة الدولة في النشاطات الاقتصادية له الأثر في تحقيق أهدافها.

أما كارل ماركس فقد انتقد النظام الرأسمالي والياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والاتيان بنظام أكثر تطورا، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي[1].

ثالثا: نظرية شومبيتر

يقرر معظم الاقتصاديين أن شومبيتر هو أول من صاغ نظرية للتنمية الاقتصادية، ووضع دراسة متكاملة للنمو الاقتصادي، الذي يتوقف على عاملين أساسيين هما المنظم والائتمان المصرفي، إذا يبدا تحليله لعملية النمو الاقتصادي باقتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار

[1]- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان،2017-2018، ص 51.

أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرصة المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق الأولى أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد الا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بالابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية افضل، في الاستثمار وتوسع النشاط الاقتصادي[1].

رابعا: نظرية كينز

في عام 1936 قدم جون مينارد كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات التجمعية أو الكلية حيث يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز عن تحديد الدخل القومي على نفس العوامل التي يعتمد عليها نموذج نيوكلاسيك أي معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى، كما اعتبر كينز الدخل والادخار والاستهلاك دالة في الدخل فقط، كما قرر أنه اذا ظهرت بطالة حين تكون معدلات الفائدة منخفضة فإن السياسة النقدية لن تكون ذات تأثير كبير يذكر في رفع مستوى التوظيف، فربما يفضل المقرضون المحتملون اكتناز أي زيادة يحصلون عليها من النقود حيث ان العائد المنخفض الذي يمكنهم الحصول عليه من الإقراض الإضافي لن يكون كافيا لتغطية المخاطر التي ينطوي عليها الإقراض.

وقرر كينز وتبعه العديد من الاقتصادين ثلاثينات القرن العشرين أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد القومي، بحيث كانت لهم نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية للاستثمار، ولقد ركز كينز كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

لقد كان الاهتمام الأساسي منصبا في هذا التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم[2].

[1]- نمديل وحيد، **أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة،2018-2019، ص127، 128.

[2]- خلادي ايمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ال جزائر3، 2011-2012، ص36.

المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية

تشكل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية من جهود الدول الفقيرة في البحث عن التغيير في ظل اقتصاد ريفي ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث، لكنهم اعتمدوا على خطة مارشال التي من خلالها استطاعت أروبا بناء وتحديث اقتصاداتها في السنوات القليلة[1].

إعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية حيث أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي، حيث يمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل أحد خمس عوامل.

مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة، وأن ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

مرحلة ما قبل الانطلاق: حيث تتهيأ ظروف الانطلاق بتوفر المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدني من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يتجاوز 10% من الدخل القومي، شرط رغبة واستعداد الافراد لإقراض رأس المال.

مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية او علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني، ويشترط أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بين 5% و10% من الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي.

مرحلة النضوج: هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

[1]- كبداني سيدى أحمد، **اثر النمو الاقتصادي على العدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة قياسية تحليلية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 70-71.

مرحلة الاستهلاك الواسع: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض الي جانب الطلب.

المطلب الثالث: نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي

أولا: نظرية التبعية الدول

ترى هذه النظرية ان الدول المتخلفة محاصرة بمختلف العراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية منها أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية، وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية[1]:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة
- نموذج المثال الكاذب
- فرضية التنمية الثنائية

نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

نموج المثال الكاذب

يقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح غير مناسبة، بسبب الخبراء من الدول المتقدمة العاملين بالوكالات والمنظمات الدولية، حيث يقدمون هياكل اقتصادية، ونماذج اقتصاد قياسية معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

فرضية التنمية الثنائية:

الثنائية مفهوم واسع يناقش في التنمية الاقتصادية، يشير إلى وجود واستمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والفقيرة على اختلاف المستويات ويشتمل مفهوم الثنائية على أربعة عناصر:

[1]- بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الصين**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص10.

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في أن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والامية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ج- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ومن خواصها أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلفة لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذا قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

ثانيا: التغيير الهيكلي

ترتكز هذه النظرية على الالية التي يحول بيها الاختصار من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثلان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما[1]:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين) آرثر لويس)
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا ل) هولس تشنري)

نظرية التنمية لـ آرثر لويس: هي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، حيث أصبح نموذج آرثر لويس نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي مزال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول.

في ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسن بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة اليه تدريجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من قطاع الزراعي بدون اية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي فبمجرد الاستثمار

[1]- ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 54، 55.

يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع.

نظرية التغير الهيكلي ونماذج (أنماط) التنمية لـ هولس تشنري: وهي من أهم النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ من بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعة، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي والتجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا الي ان خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديون التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف الدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية

وتتمثل في نظريتين هما لنظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية التنمية (النمو) الحديثة.

أولا: النظرية الكلاسيكية الجديدة

سادت هذه النظرية منذ أوائل الثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وقد ساعد انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن مؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على اكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن رواد هذه النظرية بيتر باور، هاري جونسون، بلا بالاسا، الذين يعتقدون ان التخلف ينتج من التخصيص السيء أو الضعيف للموارد وذلك ينشا بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطئ النمو

الاقتصادي ويمنعه من الوصول إلى المستويات الأعلى، بالإضافة إلى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية[1].

إن تحليل هذا النموذج الكلاسيكي الحديث يمكن أن يظهر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مداخل:

– **المدخل الأول**: هو تحليل السوق الحرة الذي يعتقد أن الأسواق لوحدها ذات كفاءة.

– **المدخل الثاني**: نظرية الاختيار العام الذي يرى أن الحكومات لا تعمل شيئا صحيحا، والنتيجة ليس فقط التخصص الخاطئ للموارد ولكن أيضا التقليص العام للحريات الفردية.

– **المدخل الثالث**: المدخل الصديق للسوق الذي يرى أن أنواع من فشل السوق هي أكثر انتشارا في الدول النامية، والحكومات لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الاسواق من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية أو الأساسية المادية والاجتماعية وتوفير المناخ او البيئة الملائمة للمشروعات الخاصة.

ثانيا: نظرية التنمية النمو الحديثة

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حده ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول[2].

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الاجل.

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو ال GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيو كلاسيكية ل (سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءا عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد

[1]- قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2]- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الاولى، دار أيله للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص78.

قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على امر أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

المطلب الاول: استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

أولا: استراتيجية النمو غير المتوازن.

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية اليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله، أي إحداث إخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تملك من الموارد سوى القدر الضئيل كما تفتقر إلى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن، ومن ثم فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية، والاقتصادي هيرشمان صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين[1]:

الناحية الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق احداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

الناحية الثانية: المفاضلة بين الاستثمارات في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من قدرة على حفز الاستثمار في غيره من الأنشطة المكملة له، ويعتبر من أفضل المشروعات على تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

[1] - رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، اكتوبر1990، ص ص 259-269

ثانيا: استراتيجية النمو المتوازن

تقتضي استراتيجية النمو المتوازن، التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا.

ويعتبر دوتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943 في مقال عن التصنيع في أوروبا، إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لابد له أن يتم ككتلة واحدة، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في أن واحد.

وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة كونها تتطلب استثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنجاز، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق مما يساهم في توسيع السوق الوطني[1].

ولتوفير الموارد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الاستراتيجية يدعو نركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية التي تتدفق من القطاع الصناعي[2].

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية ما يلي[3]:

1- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد ضخمة ليست متوفرة لهذه البلدان،

2- عزل البلدان النامية عن بقية العالم بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية.

3- تفترض هذه النظرية أن الدول النامية تبدأ من الصفر، وهذا افتراض خاطئ.

[1]- محمد اشواق قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص67.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2014، ص 110.

[3]- علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، الطبعة الاولى، 2017، ص83، 84.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الزراعية والاستراتيجية الصناعية

أولا: الاستراتيجية الزراعية

استراتيجية التنمية الزراعية هي استراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، ولها نوعان حيث يتمثل الأول في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية بينما يتمثل التوسع الافقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية، بمعنى أن تطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطرقتين أما بتكثيف استغلال نفس المساحة أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

تعد الزراعة عاملا مهما في تحقيق التنمية عن طريق [1]:

1- تؤمن الزراعة الأغذية اللازمة للمواطن.

2- تعد الزراعة المصدر الأساسي للمواد الأولية لعدة صناعات تحويلية كصناعة النسيج.

3- تساهم في تكوين رأس المال الضروري للتنمية من خلال أشكال عديدة، منها زيادة الإنتاج الزراعي، فرض الضرائب الزراعية وتوجه المزارعين إلى توظيف أموالهم في قطاعات اخرى.

4- تساهم في وفرة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات من السلع الزراعية وتقليل الواردات منها، مما يزيد من قدرة البلد على استراد المنتجات الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية.

5- يسمح التوسع في الإنتاج الزراعي إلى زيادة مداخيل الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب.

ثانيا: الاستراتيجية الصناعية

إن التعرف على الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالصناعة، يعتبر أمرا هاما تسترشد به الدول النامية في وضع سياساتها ورسم استراتيجياتها، فقد اتبعت الدول استراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين اتبعت الدول الاشتراكية استراتيجية مختلفة تقوم علي أساس التخطيط القومي الشامل[2].

---

[1]- جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، 2016- 2017، ص ص 71-74.

[2]- خبابة عبد الله مرجع سبق ذكره، ص115-116.

1- **استراتيجية النمو التلقائي**: تعكس هذه الاستراتيجية مبدأ الحرية الاقتصادية ويعتقد أنصار هذا الرأي أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى على حفز الاستثمار، وبزيادة المداخيل من جراء هذا الأخير بتطور الطلب على الصناعات الوسطية ثم الى الصناعات الثقيلة.

2- **استراتيجية التصنيع الأساسي**: تتمثل هذه الاستراتيجية في إعطاء الأولوية الكبرى للصناعات الثقيلة خاصة منها الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الرابع: استراتيجيات الحاجات الأساسية

طالب الكثير من الاقتصاديين باستراتيجية جديدة للتنمية حيث تتجه مباشرة إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل، مع التقليص المستمر في الفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبني ما يطلق عليه استراتيجية "تلبية الحاجات الأساسية" التي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسي وعناية صحية[1].

نظرا لأن الهدف النهائي من عملية التنمية وأركانها الأساسية هو النهوض بمستوى معيشة افراد المجتمع ورفاهية الاقتصادي، وبالتالي لابد وأن ينعكس ذلك في صورة تحسن في نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع، ومن هنا بدأت أوساط دوائر التنمية منذ السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف وغيرها، واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، واطلق علي ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقد لاقى هذا المدخل قبولا متزايدا لان تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات، تلك التي تشكل الحاجات الأساسية لابد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق، ويفضل البعض هذا المدخل على الاستراتيجيات البديلة التي تسعى الي تعجيل النمو أو التي تعمل علي زيادة معدل نمو الناتج المحلي او الدخل المحلي فحسب، بل لابد أن تجني القاعدة العريضة من افراد المجتمع هذه المنافع، بما يضمن تقليل كل من، الفقر والجهل والمرض بهذه المجتمعات وتتميز استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية بما يلي:

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، التنمية الاقتصادية(المفاهيم والخصائص، النظريات والاستراتيجيات، المشكلات)، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص ص 200، 202.

أولا: أن عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من افراد المجتمع، حيث يتجه البنيان الإنتاجي الي تحقيق الاعتماد على السوق المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، وبالتالي يعمل هذا المدخل على توفير ضروريات المعيشة التي لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى السوق وقد تكون سلع وخدمات لا يتيسر لغير الدولة تقديمها، مثل: خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي.

ثانيا: النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة، حيث يضمن هذا المدخل حد ادني من الغداء والكساء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة، مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية، وبالتالي لا يعد الانفاق على مثل هذه الحاجات الأساسية تخصيصا للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما بعد استثمارا في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية لدى الافراد.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج أن التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد متعددة فهي تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، ومع ذلك فإن معظم الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة تسعى إلى تحقيقها من خلال زيادة الدخل الوطني الحقيقي، ويمكن القول بأن هذه الزيادة أيا كان حجمها أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الاطلاق.

ويوجد مجموعة من النظريات حاولت تفسير التنمية الاقتصادية والتي قمنا بدراستها في المبحث الثاني، فهي بمثابة الدليل الذي تعتمده الدول لتحقيق أهدافها.

وبهذا يمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي مجموعة الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم لتنسيق بين إمكانيات البشرية والمادية المتاحة وباتباع عدة استراتيجيات تنموية وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية

الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء والاقتصاديين ومؤسسات التقييم الاستثماري في لدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تدعيم تنميتها الاقتصادية إذ تراه سبيلا وموردا هاما يساعدها للوصول إلى تحقيق أهدافها التنموية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تسيير اقتصادها.

وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي تضمن الإطار القانوني وتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فترة الدراسة وكذا المعيقات التي يتعرض لها.

المبحث الثاني بعنوان واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والذي بدوره يضم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، والمعوقات التي تعترضها في الجزائر.

المبحث الثالث بعنوان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال ثلاث مؤشرات كلية اقتصادية وهي توفير مناصب العمل، الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد أصدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه القوانين فيما يلي[1]:

1- قانون63-277المؤرخ بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة واساسية إلى الاستثمار الأجنبي حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظام العام وقواعد التأسيس.

2- قانون الاستثمار الصادر في 1966 بعد الفشل في تطبيق قانون 1936 تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمار لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون حسب مجموعة مبادئ يتم تلخصيها كما يلي:

2-**1 المبدأ الأول**: هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر بحيث يجب التمييز بين القطاعات لحيوية للاقتصاد ولقطاعات الأخرى.

2-**2 المبدأ الثاني**: يتعلق بمنح الامتيازات والضمانات للاستثمار الأجنبي ويتم الاستفادة من النظام العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

3- قانون 82-11المتعلق بالاستثمار: تجسد هذا القانون في عدة نصوص تنظم عمليات الاستثمار الخاصة سواء كانت من فعل المحليين أو الأجانب وذلك عن طريق الاشتراك مع مؤسسة أو مؤسسات بمعنى اخر تشكيل الشركات الاقتصادية المختلطة ولقد كانت الميزة الرئيسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة القانونية بأقصى حد هو 49% من رأس مال الشركة.

4- **قانون90-10المتعلق بالنقد والقرض**: يتمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 أفريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية الوطنية، فهو يندرج في إطار الاحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ويهدف الي تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية

5- **المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 99-12**: جاء هذا المرسوم من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وقد سبق صدور قانون الاستثمار القانون التجاري وقانون تحكيم التجارة الدولية، وجاء هذا القانون بعدة مستجدات أهمها:

- إلغاء إجراءات الاعتماد الذي كانت مفروضة لمدة طويلة.

---

[1]- زواقري الطاهر واخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري**، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، العدد الثالث، جامعة خنشلة،سبتمبر2014،ص-ص 171-176.

- منح تدابير تشجيعية وامتيازات حسب ما ذهبت اليه مواد 17-18-19 من نفس المرسوم.

6- **الامر رقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار**: ركز هذا الأخير على الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، خاصة المواد من 9إلى17 من ذات القانون.

المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تملك الجزائر ثروات طبيعية هائلة وامكانيات سياحية ضخمة مما جعلها تشكل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى فتح المجال امام هذا النوع من الاستثمار، والجدول التالي بين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة2017.

الجدول رقم01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال لفترة (2000-2018)

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	تدفق FDIالوارد
2000	280.1
2001	1113.1
2002	1065
2003	637.9
2004	881.9
2005	1145.4
2006	1888.2
2007	1743.3
2008	2631.7
2009	2753.8
2010	2301.2
2011	2580.4
2012	1499.5
2013	1696.9
2014	1506.7
2015	-584.5
2016	1637
2017	1232.3
2018	1506.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات **www.iaigc.net. 08/07/2020**

ومن أجل معطيات الجدول أكثر وضوحا نقوم بترجمتها في المنحى التالي:

الشكل البياني رقم(01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال لفترة (2018-2000)

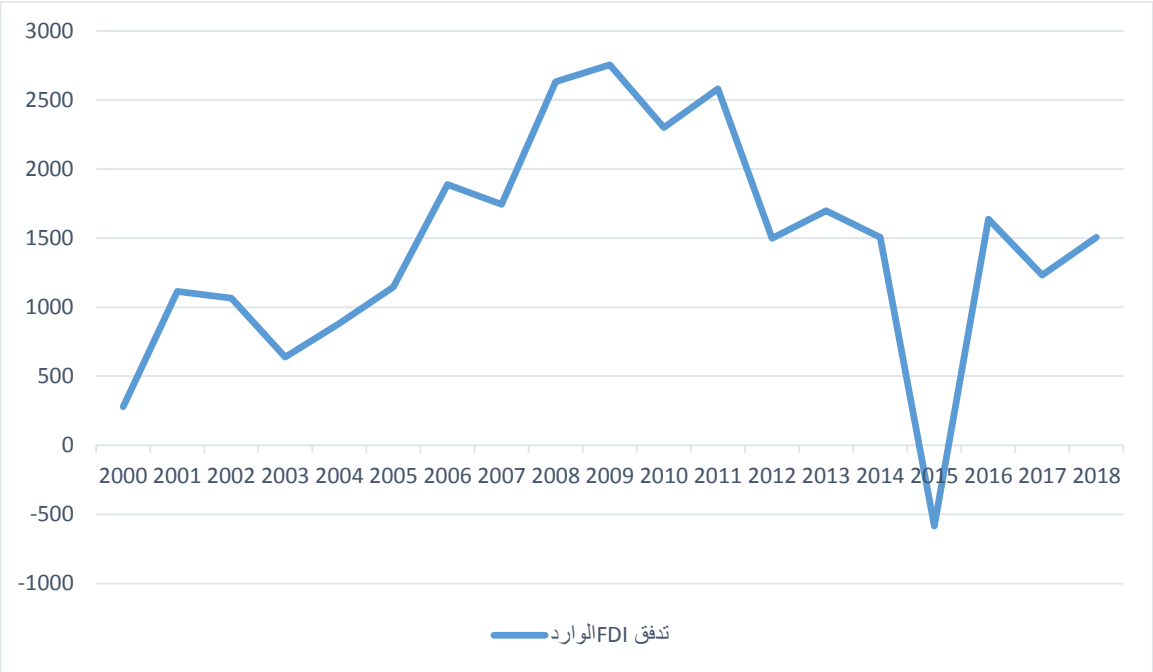

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(01)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة2001-2002 مقارنة بسنة 2000 اين سجلت 1113.1 مليون دولار وتحتل بذلك المرتبة الثالثة افريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 ومتضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

أما سنة2002 فقد سجلت حوالي1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة اوراسكوم بتاريخ31جويلية2001 المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، وخلال سنة2003انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر إلى 637.9 مليون دولار، وذلك راجع إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر اول قطاع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، الا انها سجلت ارتفاعا سنة 2004 اين وصلت إلى 881.9 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لتسجيل رقما قياسيا طول مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753.8 مليون دولارسنة2009، هذا يدل علي ان الاقتصاد الوطني تحمل

اثر الصدمة الخارجية بسبب تحسين الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول افريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن خلال سنة2012، انخفضت التدفقات حيث وصلت الى1499.5 مليون دولار، وهذا راجع لفرض قاعدة 51/ 49 من قوانين الاستثمار الأجنبي .

أما في سنة 2013 فارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي الى 1696.9 مليون دولار واستمر في التذبذب خلال السنوات التي تليها حيث كشف اخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (كنوسيدا)، عن تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولارسنة2016، ويتضح ان تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر اجمالا علي حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وأشار نفس التقرير لسنة2019، إلى أن الجزائر سجلت سنة2018ارتفاعا في تدفقات الاستثمارات لأجنبية المباشرة بمجموع 1.5 مليار دولار مقابل1.2 مليار دولار سنة2017 وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ويمكن إرجاع ذلك الى العراقيل التالية:

أولا: المعوقات السياسية والاقتصادية

وتتمثل فيما يلي[1]:

1- **عدم الاستقرار السياسي**: ذلك أن عدم استقرار المؤسسات وضبابية الوضع السياسي خاصة في العشرية الأخيرة وما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة جعل الجزائر اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة لكل قوانين ذات الصلة بالاستثمار.
2- **مشكل العقار**: إن العقار عامل مساعد جدا علي استقرار المستثمرين، لذا يرجع المختصون على انه من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع او القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، ذلك لأنها عملية طويلة الاجل، كما ان ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر استعملها كضمان للحصول

[1] -عماد شواي وعادل جداوة، **الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى الدولي حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق اهراس، يومي5و6 ديسمبر2012، ص21-22.

على قروض لتمويل مشاريع بتكاليف مقبولة، ووجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.

3- مشكلة القطاع الموازي: يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية، إلى عدم وجود سوق منافسة، وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير، والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق، وهذه الموضوع حساس يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشتغل 1.2 مليون عامل.

4- هشاشة النشاط البنكي: بموجب التعديلات والاصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بخصوص قانون النقد والقرض وكان اخرها الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 الذي بوجبه تم إلغاء المادة 02 من القانون السابق رقم 90-10 حيث تم تخفيض القدرة على حماية قيمة العملة الوطنية وبالتالي رفعت عن بنك الجزائر الغطاء القانوني لحماية الدينار مع ما تبعه من اعتماد الكثير من البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية.

5- ثانيا: المعوقات الإدارية والقانونية وتشمل ما يلي[1]:

1- الفساد الإداري: إن الفساد هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ولأجل ذلك تصدر منظمة الشفافية الدولية، سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات متعمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وبالرغم من التحسين المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية: إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالة في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الامر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة النامية.

3- معوقات قانونية أخرى: عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية،2010-2011، ص ص103-105.

القطاعات الاخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لاتزال تعاني شبه جمود في مجال الاصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

يقصد بتمويل التنمية كل الموارد المالية المتاحة سواء كانت محلية أو اجنبية الموجهة لإنجاز برامج ومشرعات التنمية الضرورية للاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع، فإن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفير موارد مالية تتصف بالاستمرارية، وما يلاحظ في الجزائر أن النسبية الكبيرة من هذه الموارد تعتمد على الإيرادات المتأنية من الصادرات النفطية، بالإضافية إلى نسبة مساهمة بقية الموارد كالاستثمارات الأجنبية والمدخرات المحلية وغيرها[1].

وشهدت الجزائر في الفترة الأخيرة العديد من الأنشطة الاقتصادية المحفزة لعملية التنمية، حيث ومع بداية سنة 2000 التي صاحبها ارتفاع في أسعار البترول أقيمت العديد من البرامج كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي2000-2004 والذي خصص له حوالي 520مليارديناز جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009 حيث خصص له حوالي 8705 مليار دينار جزائري، برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما عرف بالمخطط الخماسي 2010-2014 حيث خصص له حوالي 21214مليار دينار جزائري، وأخيرا البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 والذي خصص له نحو 262 مليار دينار جزائر.

كما أن الجزائر كغيرها من الدول النامية والتي تعتمد كليا على حصيلة المحروقات بالدرجة الأولى، عملت ولا زالت تعمل على رفع مستوى أداء اقتصادها من خلال تطوير امكانياتها واستغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل وعقلاني، وبشكل الذي يضمن تقدما اكثر للاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الموارد نذكر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية، كما أنه له دور كبير على مستوى العمالة وميزان المدفوعات ومكملا للادخار والاستثمار المحليين، ويساهم كذلك في تنمية صادرات الدول النامية، و بناءا على ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكملة لباقي الوسائل التمويلية فأصبحت أغلب الدول المالية تسعى لجلب هذا الاستثمار لتمويل التنمية، فأصبحت تنافس في توفير مناخ استثماري من شأنه أن يستقطب جميع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] - بن شني عبد القادر وسدات كريمة، **تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات اسعار البترول وقصور الموارد المالية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة مستغانم،2019.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر تعترضها مجموعة من العقبات المتباينة التي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب وفيما يلي أهمها[1]:

1- العوائق الاقتصادية: هي متنوعة إذا جميعها تمنع تحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من نتائج كوجود الاقتصاد المزدوج(قطاع محلي وطني وقطاع أجنبي) وضيق الأسواق المحلية وضعف الحافز على الاستثمار، وتتمثل هذه المعيقات في الاتي:

1-1 **الحلقة المفرغة للفقر:** يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الادخار الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاجية، ولكسر الحلقة المفرغة للفقر والتغلب على اثارها السلبية تلجأ الدول النامية إلى التمويل الخارجي عن طريق طلب القروض من الدول المتقدمة، وكذلك من الدول والهيئات المهتمة بالتنمية كالبنك الدولي، غير أن توفر رأس المال لا يكفي لتحقيق التنمية ما لم يعتمد على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، كما أن الاستثمار لا يتعمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهوما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية.

2-1 **مشكل الفساد:** أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2015، الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عبر العالم، وقد اكسب الترتيب الحالي للجزائر12 مرتبة مقارنة بتصنيف 2014، والذي نالت فيه على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر ب 36.

إذا لاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ استمرار شبح الفساد عندما تعم حالة اللاشفافية في الممارسات العامة وتحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة وتعجز الحكومات عن تطبيق الاليات القانونية لمكافحة الفساد وتقدم الأمم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم تزيد عن تريليون ونصف التريليون دولار سنويا، ويتم تحويليها الى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج.

2- العوائق السياسية والاجتماعية: من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي بشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية ومن بينهما الجزائر، وعليه

[1]- سامي زعباط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر والليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مجلة رقم 2، جامعة جيجل، أفريل2018، ص262-263.

فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرار سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية، وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها في الآتي:

- ✓ الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية
- ✓ ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل.
- ✓ عدم كفاءات وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والانتاجي.
- ✓ عدم عدالة توزيع الدخل الوطني.

3- العوائق التكنولوجية والتنظيمية: تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق والتعاون بين القضاء العام والقطاع الخاص الذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحصيل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.

أما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية فهي العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري(أسعار السلع وتدهور شروط التجارة) بالنسبة للبلدان النامية وسيطرتها الشركات الاحتكارية الكبرى(متعددة الجنسيات) على السوق الدولية، الأمر الذي أدى الي اختلال موازين البلدان النامية وخاصة ميزان التجاري.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ويمكن إرجاع ذلك الى العراقيل التالية:

أولا: المعوقات السياسية والاقتصادية

وتتمثل فيما يلي[1]:

1- **عدم الاستقرار السياسي:** ذلك أن عدم استقرار المؤسسات وضبابية الوضع السياسي خاصة في العشرية الأخيرة وما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة جعل الجزائر اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة لكل قوانين ذات الصلة بالاستثمار.

[1]- عماد شواي، عادل جداوة، **الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى الدولي حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق اهراس، يومي5و6 ديسمبر2012، ص21-22.

2- **مشكل العقار**: إن العقار عامل مساعد جدا علي استقرار المستثمرين، لذا يرجع المختصون على انه من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع او القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، ذلك لأنها عملية طويلة الاجل، كما ان ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر استعملها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريع بتكاليف مقبولة، ووجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.

3- **مشكلة القطاع الموازي**: يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية، إلى عدم وجود سوق منافسة، وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير، والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق، وهذه الموضوع حساس يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشتغل 1.2 مليون عامل.

4- **هشاشة النشاط البنكي**: بموجب التعديلات والاصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بخصوص قانون النقد والقرض وكان اخرها الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 الذي بوجبه تم إلغاء المادة 02 من القانون السابق رقم 90-10 حيث تم تخفيض القدرة على حماية قيمة العملة الوطنية وبالتالي رفعت عن بنك الجزائر الغطاء القانوني لحماية الدينار مع ما تبعه من اعتماد الكثير من البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية.

5- **ثانيا: المعوقات الإدارية والقانونية وتشمل ما يلي**[1]:

1- **الفساد الإداري**: إن الفساد هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ولأجل ذلك تصدر منظمة الشفافية الدولية، سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات متعمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وبالرغم من التحسين المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2- **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية**: إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالة في

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2010-2011، ص ص103-105.

استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الامر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة النامية.

معوقات قانونية أخرى: عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الاخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لاتزال تعاني شبه جمود في مجال الاصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر لتمويل في الدول النامية، ومن ضمنها الجزائر فهيا تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال سعي الدول إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية بتشجيع شركتها على الاستثمار في دول أخرى، ومن خلال هذا المبحث نود أن نبرر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالجزائر.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بمعدلات مختلفة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام من التخفيف من حدة هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

وبعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل بادرة إلى تقديم حوافز وامتيازات خاصة التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة وبرغم من كل الجهود التي قامت بها لاتزال فرص التشغيل المستحدثة متواضعة مقارنة بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية وحجم الإمكانيات المتاحة.

لإيضاح هذا الدور اعتمدنا على تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص المشاريع المصرح بيها في سنة 2018 (حسب تحديث فيفري2019) للاستثمار المحلي والاجنبي وما توفره من مناصب عمل حيث لاحظنا ان نسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي ضئيلة جدا لا تتعدى 0.5% من اجمالي عدد المشاريع التي قدرت بقيمة مالية 145850 مليون دينار جزائري مشكلة بذلك نسبة 8.7% من الإجمالي المالي للاستثمارين المحلي والاجنبي موفرة بها 9654 منصب عمل أي **6.76**% من مجموع مناصب الشغل المقدرة ب143320 موزعة على حسب نوع الاستثمار في الجدول التالي :

الجدول رقم(02): تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية (%)	مناصب الشغل	النسبة المئوية (%)
الاستثمار المحلي	4105	99.5%	1530299	91.3%	133666	93.3%
الاستثمار الاجنبي	20	0.5%	145850	8.7%	9654	6.7%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماري www.andi.dz. 19/07/2020

الشكل رقم (02): تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار

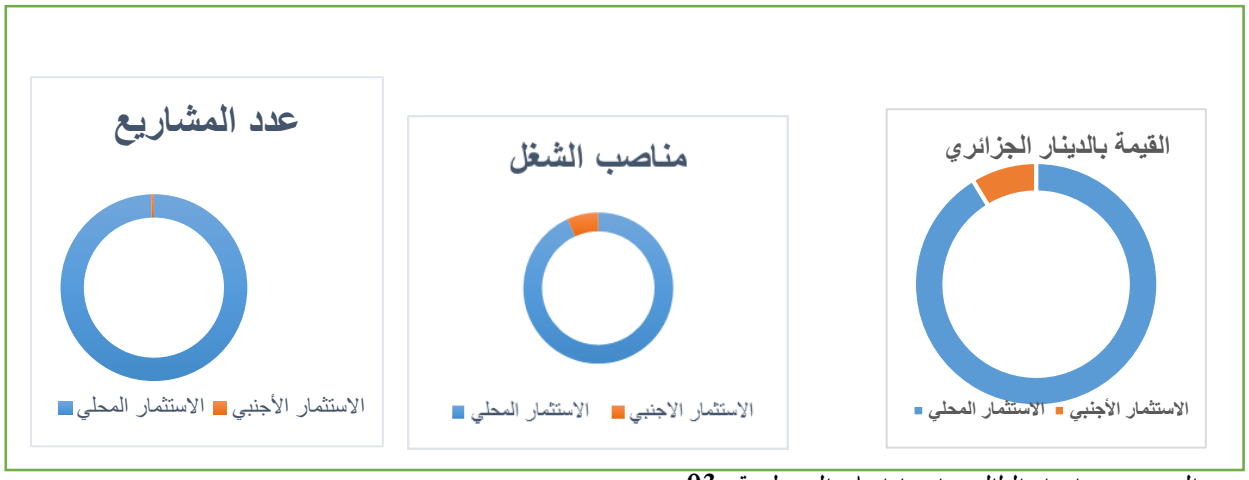

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(03)

أما توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط يوضح وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : تقسيم المناصب حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
الزراعة	266	5.48%	82833	4.94%	9292	6.48%
البناء	927	22.47%	121535	7.25%	12300	8.58%

الصناعة	2293	55.59%	1038684	61.97%	92211	64.34%
الصحة	122	2.96%	55478	3.31%	4601	3.21%
النقل	3	0.07%	1617	0.10%	132	0.09%
السياحة	299	7.25%	310079	18.50%	17407	12.15%
الخدمات	255	6.18%	65923	3.93%	7377	5.15%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماري www.andi.dz. 08/07/2020

يعتبر قطاع الصناعة الأول في توفير مناصب الشغل بقدر 92211 منصب عمل 64% متفوق بذلك على كل القطاعات، حيث نستنتج أن عدد المناصب تعود في أغلبها إلى قطاع المحروقات، الذي يستهوي المستثمر الأجنبي، في حين نجد قطاع السياحة يوفر17407 منصب عمل بنسب ة12%، ثم جاء قطاع البناء 12300 منصب عمل ممثل نسبة 8% من الإجمالي.

أما قطاع الزراعة والخدمات رغم الدور الهام لهما في الاقتصاد الوطني إلا انهما لا يوفران مناصب شغل بقدر ما يعكس تلك الأهمية، حيث وفر قطاع الزراعة 9292منصب عمل، فيما يحقق قطاع الخدمات 7377 منصب عمل، بينما باقي القطاعات لا تكاد عدد مناصبها تذكر مقارنة بالمناصب المرغوب فيها.

من خلال ما تم عرضه من خلال احصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل ضئيلة وغير مرضية للآمال المنشودة من فتح المجال امام استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي.

وحتي يكون للاستثمار الأجنبي المباشر الدور الفعال والمساهمة المرغوب فيها في خلق فرص العمل لشباب الجزائري على الحكومة أن تقوم بتطبيق الاحكام المتعلقة بتخفيض الأعباء لصالح المستخدمين الذين ينشئون مناصب عمل دائمة، والحفاظ على مناصب العمل في برنامج الخوصصة، بالإضافة إلى منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدمها برامج تأهيل وتدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع انتاجيتها، واكتساب القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة من هذه الاستثمارات، بما يؤدي الي تخفيض البطالة التي تعد من أهم التحديات التي تواجه الدولة.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها الحكم على إنتاج الدولة ومن ثم الحكم على اقتصادها ورغم جهود الدولة لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت النسب المحققة ضعيفة جدا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لدولة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 بنسبة 2.02%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس السنة بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من4.2 سنة 2000 إلى 2. 1 سنة2001.

أما فيما يخص السنوات إلى 2008 فنلاحظ تراجع معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر، في حين عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا تدريجيا ليسجل نسبة 6.9% سنة 2003، وهيا أعلى نسبة مسجلة خلال هذه السنوات والتي تزامنت مع انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أدني مستوياتها، بعد سنة 2003 سجلت معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أرقاما إيجابية باستثناء بعض السنوات التي انخفض فيها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، بالتالي انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى1.6% سنة 2009، من خلال الاحصائيات نستنتج ان تدفق الاستثمار الأجنبي المنسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة فبعدما كانت هذه التسمية تمثل 0.51%من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2000، ارتفعت بعدها مباشرة في سنة 2001 لتصل إلى2.02 %كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية بعد سنة 2001، جاءت النتائج متقلبة بين الارتفاع والانخفاض لكن لم يحقق الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي أي زيادة تفوق 2.02% لسنة2001، لذا على الجزائر تقديم العديد من الحوافز والضمانات لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية لدولة التي تتم بين المقيمين بيها والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير عليه من خلال حجم الصادرات والواردات ومن ثم تحسين أو تراجع في رصيد هذا الميزان والجدول التالي يوضح علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي.

الجدول رقم(03): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الرصيد الجاري الخارجي	الميزان التجاري	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2002	4.36	6.70	1.07

0.64	11.14	8.84	2003
0.88	14.27	11.12	2004
1.15	26.47	21.18	2005
1.89	34.06	28.95	2006
1.74	34.32	30.59	2007
2.63	40.52	34.45	2008
2.75	7.78	0.41	2009
2.58	18.20	12.16	2010
1.50	25.96	17.77	2011
1.68	20.17	12.30	2012
1.51	9.41	0.85	2013
0.58	0.59	-9.10	2014
1.64	-18.08	-27.29	2015
1.20	-20.13	-26.22	2016
2.85	-14.41	-22.10	2017

المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz. 2020/07/26

الشكل البياني رقم (02): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي

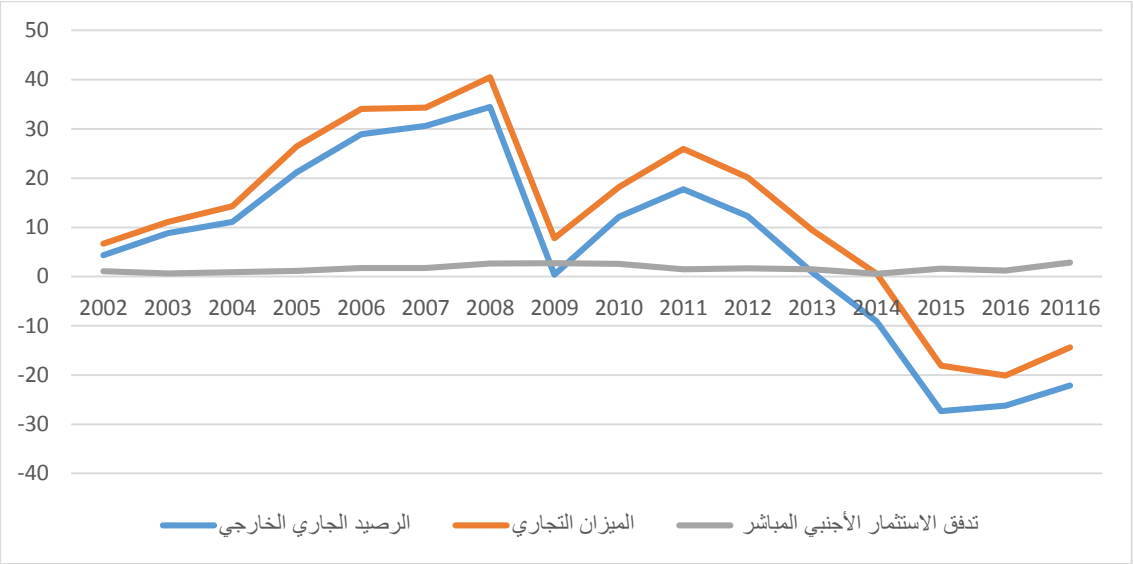

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(02)

نلاحظ من خلال الشكل أن الميزان التجاري حقق فائض سنة 2002 قدر 670 مليار دولار واستمر في التزايد خلال السنوات التي بعدها الي غاية 2008 اين سجل أعلى قيمة ب 40.52 مليار دولار، وقد وافقه أيضا رصيد الحساب الجاري بالإيجابي حيث سجل خلال 2002 قيمة4.36 مليار دولار واستمر بالارتفاع ليحقق أعلى قيمة له سنة 2008 ب 34.45 مليار دولار، وبعد سنة 2008 انخفض كل منهما انخفاضا كبير حيث نجد أن الميزان التجاري قد سجل سنة 2009 قيمة 7.78 مليار دولار بعدما كانت 40.52 مليار دولار سنة 2008، ويرجع هذا للتدهور الكبير في قيمة الميزان التجاري إلى انخفاض عائدات البترول الناتج عن الأزمة المالية العالمية وما نجم عنها من اثار سلبية على اقتصاديات الدولة.

وقد استمرت نتائج الميزان التجاري في التذبذب الي غاية سنة 2015 أين سجل عجزا بقيمة 18.08- مليار دولار ثم 20.13- مليار دولار سنة 2016 و14.41- مليار دولار سنة2017، نفس الشيء بالنسبة لرصيد الحساب الجاري فمنذ سنة 2014 عرف هو الأخر عجز بقيمة 9.10- مليار دولار، وشهدت السنوات التي تليها 2015،2016،2017 نفس السلبية بقيمة27.29- مليار دولار، 26.22- مليار دولار، 22.10- مليار دولار على التوالي، أين يرجع السبب إلى أزمة البترول التي عرفت تدهور كبيرا في أسعار البترول وما نتج عنها من تحويل المستثمرين الأجانب للعملة الأجنبية الي بلدانهم.

ومن هنا يتضح أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل جدا هذا ما يؤكد على الجزائر تظل من الدول الأقل استقطابا له، حيث يبقى مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر صعبا وغير واضح المعالم وهذا ما يؤدي إلى عدم بروز مساهمته في ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع المحروقات والقلة المتبقية في إحلال الواردات، وبالتالي فإن الحصيلة النهائية هي "زيادة في الصادرات تقابلها انخفاض في الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات والعكس".

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا أن الجزائر عملت في الفترة الأخيرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمنحه العديد من المزايا والحوافز وذلك بتطوير القوانين المنظمة له، من أجل زيادة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية واستعمالها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا ان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لاتزال تتباين بين مختلف المستويات إذ أنها لم ترقى إلى المستويات المطلوبة مقارنة بما تملكه الدولة من إمكانيات وفرص استثمار متاحة.

ومما سبق نستنتج ان الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة في توفير مناصب العمل ومنه التقليل معدلات البطالة، وكذا مساهمته في رفع الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على تحسين ميزان المدفوعات، وبالرغم من أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتمركز في قطاع المحروقات إلا أن تأثيرها يبقى إيجابي على التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع على الساحة الاقتصادية الدولية، لما يكتسبه من أهمية بالغة في احداث الأثر الإيجابي على اقتصاد الدول المضيفة، حيث يعتبر من أهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأحد الشروط الرئيسية لتطور الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، اذ هو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنوع القطاعي للاستثمارات، والجزائر كباقي دول العالم عامة والدول النامية خاصة تعمل علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأكبر نسبة ممكنة واستغلال الامتيازات الناجمة عنه.

النتائج:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة محددات من حيث اختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية وكذلك العوامل التي تخص الدول المضيفة وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى.
- ✓ تأكيد الفرضية الثانية التي تنطلق من أن هناك عدة معوقات وتحديات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك لما توافق مع دراستنا.
- ✓ لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر علي اثار إيجابية او اثار سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار، ومن ثم يمكن تصور الاثار الإيجابية والسلبية التي من المتوقع أن يحدثها وهذا ما يتنافى مع الفرضية الثالثة.
- ✓ يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف من تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة ومن ثم النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث وبعد نتائج المتواصل إليها، يكمن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تزيد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- العمل على وضع سياسة اقتصادية متكاملة ومتناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك لوجود ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي.

- معالجة المشاكل التي تعترض المستثمر الاجنبي المباشر وذلك بتهيئة مناخ استثماري تنافسي من خلال النقاط التالية:
- اصلاح النظام القانوني الجزائري لتعزيز ثقة المستثمر في المنظومة التشريعية.
- إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عائق كبير أمام المستثمرين الأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات، وتحسين الهياكل القاعدية الضرورية للعملية الاستثمارية.
- تطوير النظام المالي وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم مع متطلبات المستثمر.
- تشجيع الاستثمار في التعليم وراس المال البشري في الجزائر، وذلك لزيادة الكفاءات والابتكارات وانتشار استخدام التكنولوجيا.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة، بهدف خلق فرص العمل.

افاق الدراسة:

من خلال هذه الاقتراحات والتوصيات يمكن تقديم بعض الافاق التي يمكن أن تتعمق أكثر في موضوع الدراسة، نذكر أهمها:

- الشراكة ودورها غي استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان التجاري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- أحمد جابر دران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2014.

2- رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، اكتوبر1990.

3- سعيدي يحي، الاستثمار الاجنبي المباشر، إتاء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2015

4- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة الاول ى2015.

5- سليمان عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، 1436-2015.

6- عبد الرزاق حسين الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014.

7- عبد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الرابعة، 2007

8- عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2014.

9- على حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، الطبعة الاولى، 2017.

10-عبد السلام ابو قحف، دارة الاعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة، بالإسكندرية.

11-عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، طبعة2001.

12- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، حقوق الطبع محفوظة للناشر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 201428.

13- فارس رشيد النباتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الاولى، دار أيله للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.

14- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،1988.

15- محمد اشواق قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

16- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

17- دريد محمد احمد، الاستثمار(قراءة في مفهوم والانماط والمحددات) ، أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2016.

18- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياساتها)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

19- محمد عبد العزيز عجمية واخرون التنمية الاقتصادية(المفاهيم والخصائص، النظريات والاستراتيجيات، المشكلات)، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008.

20- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن،1999.

21- محمد السامرائي دريد، الاستثمار الاجنبي المباشر(المعوقات والضمانات القانونية) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى.

2-المذكرات

1. أحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربةOLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن احمد-وهران، 2015-2016.
2. احمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في ال جزائر1989-2012**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3) ، 2014- 2015.

3. إيمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ال جزائر3، 2011-2012،

4. حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الصين**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

5. جميلة قنادزة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان،2017-2018.

6. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، جامعة ب اتنة1، 2016- 2017.

7. جمال بالخباط، **جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014-2015.

8. حكيمة بسعد، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر،2008-2009.

9. خيرة خيالي، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الي حالة الجزائر: دراسة تحليلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015- 2016.

10-رفيق نزاري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة، تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص افتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر- باتنة،2007-2008.

11-يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2006-2007.

12-شهناز صياد، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

13-عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر واثارها علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)جامعة الجزائر، 2007-2008.

14-عمار زروده **محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007-2008.

15- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي علي العدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة قياسية تحليلية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013.

16- كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية،2010-2011.

17- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

18- نفيسة ناصري، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2013-2014.

19- نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليله قياسية لبعض دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس،2012.

20- هودة عبو، **اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية 1970-2006**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف،2007-2008.

21- وهيبة بن داودية، **واقع وافاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا: الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسبيه بن بوعلي-السلف، 2004-2005،

22- وحيد نمديل، **أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة،2018-2019.

3-المجلات:

1- المختار طيبة حامد، ياسر الطوية، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، السنة العاشرة 2017.

2- الطاهر زواقري واخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري**، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، العدد الثالث، جامعة خنشلة، سبتمبر2014.

3- بتول مطر عبادي، حبيب باقر كرجي، **سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ال عدد17، جامعة واسط، 2015،

4- بلعيد بلعوج، **الاثار المترتبة على الاستثمار الاجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثالث، اكتوبر2002.

5- بربري محمد امين واخرون، **مخاطر الاعتماد على الصكوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية واليات إدارتها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي- الجزائر، عدد خاص، المجلد رقم(2): أفريل 2018.

6- سامي زعباط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مجلة رقم 2، جامعة جيجل، أفريل2018.

7- شهر زاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، ال عدد08، بسكرة،2005.

8- عبد القادر بن شني، كريمة بسدات، **تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات اسعار البترول وقصور الموارد المالية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة مستغانم، 2019.

9- عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

4-الملتقيات:

1- علي قابوسة واخرون، عنوان المداخلة: الاعلام ودوره في التنمية الاقتصادية) دراسة تحليله مع اشارة لدول العالم الثالث (الملتقى الدولي الاعلام المحلي في الجزائر، قسم العلوم الانسانية، 16اكتوبر2019، الجزائر.

2- -عماد شواي، عادل جداوة، الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الدولي حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق اهراس، يومي5و6 ديسمبر2012.

3- نور الدين كروش، ليلى اولاد ابراهيم، ورقة الملتقى بعوان: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، الملتقى الوطني، جامعة محمد بوضياف، ايام 05/04 فيفري2019، الجزائر.

5-مواقع الانترنيت:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.iaigc.net. 08/07/2020

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماري www.andi.dz. 19/7/2020

3- بنك الجزائر www.bank-of-algeria-dz. 26/07/2020

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل الدول النامية، وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة الدول المضيفة، وتعد الجزائر من الدول العربية النامية والمنافسة لاستقطاب أو جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر الاستثمارات من أهم العناصر القوية لدعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكتسابها مهارات وكفاءات لاستيعاب تقنيات وفنون الإنتاج، وتكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات العالمية.

ومن خلال تتبعنا لكل المتغيرات السالفة الذكر، لاحظنا وجود تأثير إيجابي الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2018).

Abstract

Foreign direct investment of the most important sources of developing countries through the movement of capitals from one country to another, especially the host countries. Algeria is one of the developing Arab countries and the competition to attract or attract the largest number of foreign direct investments. In order to support economic development and this through efforts to increase jobs chances, employment training, acquire skills, competencies to absorb techniques and production art, adapt the national economy to global changes and improve the investment climate, and ensure the processes of foreign investment, and tracking all the above variables, we noted the absence of the impact of investment foreign direct economic growth during the period (2000_2015).

Key words:

Foreign direct investment, economic development, developing countries.